# التحولات الاقتصادية عقب الحرب العالمية الأولى.. وأثرها على العالم الإسلامي

**عبد الحافظ الصاوي**

خبير اقتصادي

**ملخص الدراسة**

تقف الأمم والشعوب أمام الأحداث التاريخية، لتحدد مسارها، فتعرف أخطاءها فتعمل على تلافيها، وتعرف مواردها وحقيقة قيمتها فتعمل على حسن استغلالها، وتعظيم العائد منها، ولعل الحروب هي من أكبر الأحداث التي تقف أمامها الأمم كثيرًا.

فقرارات الحرب عادة ما تكون مكلفة للأمم والشعوب، فهي قرارات ليست سهلة، وتدفع ثمنها أجيال قادمة، وبخاصة إذا ما كانت حروبًا عالمية.

وبعد مرور نحو مائة عام على الحرب العالمية الأولى، تتناول هذه الدراسة أبرز مسارات التحولات الاقتصادية الكبرى في العالم، وتأثيرها على العالم الإسلامي، وبخاصة أن هذه الحرب كانت البداية الحقيقية لتقويض دولة الخلافة الإسلامية، التي عانت ضعفًا شديدًا على مدار نحو قرن من الزمن قبل الحرب العالمية الأولى.

تتناول الدراسة محاور رئيسة في هذه التحولات، ممهدة بالإشارة إلى حالة النظام الاقتصادي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك مجموعة القواعد الاقتصادية الحاكمة لذلك النظام، ثم التداعيات الاقتصادية التي ترتبت على وقوع الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ ١٩١٧م)، والتي كان أبرزها مراجعة العديد من الأفكار الاقتصادية السائدة قبل الحرب، وبزوغ نجم أمريكا والاتحاد السوفييتي.

أيضًا تناولت الدراسة موضوعين مهمين هما اتفاقية سيكس بيكو، وسقوط دولة الخلافة الإسلامية، وهما الحادثتان المؤثرتان على الكثير من المقدرات الخاصة بدول العالم الإسلامية، ومنها الجوانب الاقتصادية.

كما تناولت الدراسة تطورات النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وطبيعة الصراع الاشتراكي الرأسمالي، وميلاد النظام العالمي ثنائي القطبية، ثم ما لحق بهذا النظام من تدهور بسقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وميلاد نظام عالمي بقيادة أمريكا، وما عُرف بالنظام العالمي أحادي القطبية، ثم سيادة العولمة الاقتصادي، وانكسارها في عام ٢٠٠٨م، وظهور إرهاصات ميلاد نظام عالمي جديد، تكون الدول الصاعدة فيه محورًا مهمًّا.

وتم قراءة مستقبل اقتصاديات دول الربيع العربي في ضوء ما آلت إليه تطورات النظام الاقتصادي العالمي منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، وأن المخرج الرئيس لاقتصاديات هذه الدول هو النظام الإسلامي، وعليها أن تحسن ترتيب أولوياتها وتستفيد من تجارب الآخرين.



raa.com

# التحولات الاقتصادية عقب الحرب العالمية الأولى.. وأثرها على العالم الإسلامي

**عبد الحافظ الصاوي**
خبير اقتصادي

**مقدمة:**

لـم تكن الحرب العالميـة الأولى (١٩١٤- ١٩١٨م) مجرد أحداث تاريخية مجردة، ولكن ترتب عليها العديد من الأمور التي رسـمت ملامح النظام العالمي الجديد الذي انعكسـت ملامحه على مفردات عدة؛ من بينها الجانب الاقتصادي.

وكان لفتـرة مـا بعد الحرب، وما ترتب عليها، آثار عديدة تجلت في بروز المعسـكر الشـيوعي بقيادة روسـيا، ولتكون للشيوعية دولة وتطبيق عملي يناهض المذهب الرأسمالي، ويطرح نفسه كبديل ومنافس داخل أوروبا، ثم بعد ذلك على مستوى العالم.

كمـا تعرضت بلدان العالم الإسـلامي لتطورات سياسـية؛ نتيجة لما آلت إليه أحداث الحـرب العالمية الأولى، وبروز دولة الخلافة العثمانية في شكل ما عُرف بالرجل المريض، مما سهَّل سقوط هذه الدولة في عام ١٩٢٤م، وبالتالي ترتب على ذلك الخروج من اقتصاديات الأمة إلى الاقتصاديات القُطرية، ولم تعد هناك حريات لانتقال الأفراد، ورأس المال والتجارة، وحرية التملك كما كانت من قبل بين أبناء وأقطار الأمة الإسلامية.

ليس هذا فحسـب بل سبق سـقوط دولة الخلافة ما عُرف باتفاقية سيكس بيكو، والتي تم بمقتضاها تقسيم الدول العربية إلى دول محتلة بين إنجلترا وفرنسا، مما سهَّل وقوع غالبية الدول الإسلامية تحت وطأة الاستعمار، لتكـون الدولة الإسـلامية فيما بعد سـلة المواد الأولية التي تمد الاقتصاد الأوروبـي بالكثير من احتياجات دوله الصناعية، ولتصبح الدول الإسلامية مجرد أسواق للصناعات الأوروبية.

وفي نهاية عشـرينيات القرن العشـرين شـهد الاقتصاد العالمي ما عُرف بأزمة الكسـاد الكبير، ليعيش العالم واحدة من أسـوأ أزماته الاقتصادية، وكان المخرج منها الفكر الكيزي الذي سـاهم في تعديل العديد من الأفكار والممارسات الاقتصادية الخاطئة التي كانت سائدة فيما قبل ظهور كينز.

ولـم تكـن الأوضاع الاقتصادية فيما بعد الحرب العالمية الأولى وما قبل الحرب العالمية الثانية، إلا بمثابة فترة انتقالية للتأسـيس لنظام اقتصادي عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، مع وجود ما عرف بالحرب الباردة بـين المعسـكرين الشـرقي والغربي، بكل ما تحملـه الكلمة من معـان، وفي مختلف الجوانـب، وإن كان الصراع الاقتصادي من حيث الأيديولوجية والممارسة أبرز سمات هذه الحرب.

وقـد كان مـن نتائج هذا الصراع أن دول العالم الإسـلامي بعد اسـتقلالها فيما بعد لم تجد سـوى أن تختار



raa.com

بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، دون أدنى تفكير في استعادة الخصوصية الإسلامية في بناء الدولة الحديثة، فتم بناء اقتصاديات الدول الإسلامية وفق تلك النماذج، بين استجلاب للربا، ونظم للتشغيل والملكية، أو أدوات ونظم لتوزيع الثروة اصطدمت في كثير من الأحوال بقواعد الإسلام الراسخة.

وكان لهذه الجذور آثارها في توجهات دول الربيع العربي بعد نجاح ثوراتها، فالبعض لا يرى سوى أن تختار هذه الدول بين الرأسمالية أو الاشتراكية، أو في أحسن الأحوال الرأسمالية الاجتماعية.

وفي ذكرى مرور مائة عام على بداية أحداث الحرب العالمية الأولى نجد أنه من المفيد التركيز على المناخ الاقتصادي السائد بعد الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها من أحداث ونتائج أثَّرت بدورها كما ذكرنا على اقتصاديات العالم الإسلامي.

**أهمية الدراسة:**

الإسلام جاء ليعش المسلمون أمة واحدة، يتضامنون فيما بينهم، ولا يعني ذلك انعزال المسلمين عن العالم، ولكن لكي يكونوا كيانًا واحدًا تتكامل فيه موارده وإمكانياته، لتوفير احتياجاته، ولتساعد الأمة على أداء أفضل في التعامل مع باقي أعضاء المجتمع الدولي في إطار من التعارف والتعاون وتبادل المصالح.

**الإسلام جاء ليعش المسلمون أمة واحدة، يتضامنون فيما بينهم، ولا يعني ذلك انعزال المسلمين عن العالم، ولكن لكي يكونوا كيانًا واحدًا تتكامل فيه موارده وإمكانياته، لتوفير احتياجاته، ولتساعد الأمة على أداء أفضل في التعامل مع باقي أعضاء المجتمع الدولي في إطار من التعارف والتعاون وتبادل المصالح.**

وقديمًا وحديثًا عرف العالم الكيانات الكبرى، التي تقوم على أساس جغرافي أو قومي، بل إن بابا روما علق على عدم دخول تركيا للاتحاد الأوروبي بأن هذا الاتحاد تجمُّع مسيحي، ولن يسمح لغير المسيحيين بالدخول فيه. وبالتالي فلا غرابة أن يعود العالم الإسلامي كما كان أمة واحدة، كما ظل على مدار أربعة عشر قرنًا من الزمن.

**نطاق الدراسة:**

فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على أثر تلك الأحداث على اقتصاديات دول العالم الإسلامي.

**المنهج البحثي:**

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي خلال الدراسة؛ نظرًا لما تتسم به الدراسة من سرد وتطور تاريخي، وتحليل تلك الأحداث، وقراءة ما أدت إليه من نتائج اقتصادية على المسارين الدولي والإسلامي.

**١- سمات النظام الاقتصادي العالمي فيما قبل الحرب العالمية الأولى:**

على مدار نحو قرن من الزمن قبل بداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، شهد العالم نظامًا اقتصاديًّا مستقرًّا، من حيث المبادئ الاقتصادية الحاكمة، والمنظِّمة للنشاط الاقتصادي العالمي؛ حيث سادت الرأسمالية الصناعية، مع الإيمان بحرية التجارة وارتباطها بقاعدة الذهب، وكذلك استقر سعر الصرف معتمدًا على قاعدة الذهب، وكان الجنيه الإسترليني هو العملة الدولية ذات القبول في التسويات التجارية؛ على اعتبار أن لندن هي عاصمة التعاملات التجارية عالميًّا، وفي ظل كون بريطانيا إمبراطورية عظمى.

وعلى الرغم من الوضع السائد قبل الحرب العالمية، والذي قد يوصف فيه الدور الاقتصادي للدولة بالمحدودية، إلا أنها كانت تقوم بأدوار بارزة على



raa.com

صعيد البنية الأساسية[1]، وكذلك سن التشريعات والقوانين، وفي بعض الأحيان كانت تتدخل عسكريًا من أجل حماية المصالح الاقتصادية.

ويذهب البعض إلى وصف الفترة من ١٨٧٠ – ١٩١٣م بأنها تضمنت مجموعة من العمليات المشابهة لما تم خلال فترة ما بعد تسعينيات القرن العشرين، على الصعيد الاقتصادي، وأطلق عليها العولمة الاقتصادية.

فوجهة النظر هذه ترى أن الفترة ١٨٧٠ –١٩١٣م، شهدت نشاطًا وتوسعة للنشاط الاقتصادي والمعاملات التجارية، بصورة كبيرة، جعلتها عابرة للحدود السياسية لما يعرف بالدولة القومية، سواء على مستوى البشر أو رءوس الأموال، كما اتسم النشاط الإنتاجي بتكنولوجيا عالية إبان هذه الفترة، وبخاصة في مجال النقل والاتصالات، كما عُرف على نطاق واسع نظام الإنتاج الكبير[2].

وقد رصدت الدراسات عدة سمات للاقتصاد العالمي من حيث سيطرة الدول الاستعمارية على مقدرات الاقتصاد العالمي، مثل أوروبا وأمريكا واليابان.

**ومن أهم هذه السمات ما يلي:**

١- **ظهور الشركات الاحتكارية:** سواء تمت ممارسة الاحتكار للأسواق من قِبَل شركة واحدة ناجحة في الهيمنة على السوق، أو تكوين «كارتل» بين مجموعة من الشركات للاتفاق على تقاسم الأسواق فيما بينهم، أو الاتجاه لاندماج أكثر من شركة في كيان واحد، وتكوين ما يُعرَف بـ «الترست»، أو قيام أحد الشركات بشراء الشركات المغذّية لها لتضمن السيطرة على سوق السلع التي تنتجها.

٢- **رأس المال المالي،** تطور النظام البنكي بشكل كبير خلال هذه الفترة لينتقل من مجرد الإقراض الذاتي لأمواله إلى المستفيدين الصغار، إلى قبول الودائع من صغار المدخرين نظير سعر فائدة، وكذلك ظهرت شركات التأمين، مما شجّع هذه المؤسسات على تمويل الشركات الصناعية الكبرى، ثم بعد ذلك التوسع نحو امتلاك أسهم بعض هذه الشركات.

وضمِن هذا التوسع المالي لنفسه الهيمنة على نشاط الرأسمالية، والتوسع للاستثمار في المستعمرات؛ بحثًا عن المعادن ومصادر الطاقة، أو الزراعة الرأسمالية الكبيرة في سلعتي القطن والبن، وغيرهما.

٣- **الإمبراطوريات الاستعمارية،** سيطر مفهوم غريب على الرأسمالية الأوروبية، وهو أن كافة الأراضي خارج أوروبا ليست ملكًا لأحد، وبالتالي توسعوا في بناء إمبراطورياتهم الاستعمارية في الأمريكتين وإفريقيا وشبه الجزيرة الهندية، وفي آسيا الوسطى والقوقاز[3].

وبناء على هذا المفهوم أصبحت دولة الخلافة الإسلامية مطمعًا للمستعمرات الغربية؛ إذ كانت جلّ دول العالم الإسلامي المنضوية تحت لواء دولة الخلافة الإسلامية في قارتي آسيا وإفريقيا.

## ٢- نتائج الحرب العالمية الأولى على النظام الاقتصادي العالمي:

أدت النتائج التي انتهت إليها الحرب العالمية الأولى إلى تغير ملموس في خريطة القوى الاقتصادية الدولية، فأوروبا خرجت مدينة من هذه الحرب لأمريكا، كما أن أمريكا أصبحت في مركز متميز على الصعيد الإنتاجي مقارنة بدول أوروبية أخرى مثل ألمانيا.

وقد استفادت أمريكا بشكل كبير على مدار السنوات

(١) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٧، الكويت عام ٢٠٠٠م، ص ٧ و٨.

(٢) د. إبراهيم العيسوي، العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة سبتمبر ١٩٩٩م، ص ٥ و٦.

(٣) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الأساس الاقتصادي الاجتماعي للظاهرة، القاهرة سبتمبر ١٩٩٨م، ص ٩ – ١٢.



raa.com

الأربع التي دارت فيها أحداث الحرب العالمية الأولى، فكانت أمريكا بمثابة دولة الإمداد لكل من بريطانيا وفرنسا، سواء فيما يتعلق بإنتاج السلاح أو الغذاء.

وليس هذا فحسب، فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت فرنسا وبريطانيا مدينتين لأمريكا بنحو ٩,٦ مليار دولار من قروض الحرب، وتحولت أمريكا من دولة مدينة بنحو ٣,٧ مليار دولار قبل الحرب العالمية الأولى إلى دولة دائنة بعد الحرب بنحو ١٢,٦ مليار دولار[١].

وكانت من أهم النتائج على الصعيد المالي: تخلي العالم عن قاعدة الذهب، وإسراف العديد من الدول في طباعة النقود؛ لمواجهة احتياجاتها في فترة ما بعد الحرب، وفشلت محاولات بريطانيا في عودة العمل بقاعدة الذهب، وإعادة الإسترليني على عرش التسويات التجارية الدولية، ورأى بعض الاقتصاديين -ومنهم كنز- أن هذه الخطوة ليست في صالح بريطانيا؛ لأنها كانت تحتاج في ذلك الوقت إلى خفض قيمة عملتها لا تقويتها؛ من أجل تنشيط صادراتها التي انخفضت بشكل كبير.

كما ظهرت روسيا عقب الحرب العالمية الأولى كقوة اقتصادية وأيديولوجية في وجه الغرب بعد نجاح الثورة البلشيفية في عام ١٩١٧م، وما حملته تلك الثورة من تفعيل للاقتصاد المركسي، وانتشار المذهب الشيوعي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت هذه الخطوة هي البداية الحقيقية للحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية، التي اشتعلت جذوتها بعد الحرب العالمية الثانية، ومما ساعد على نجاح روسيا في تقوية شوكة دولتها الشيوعية الوليدة، انشغال الغرب بما نزل به من مشكلات اقتصادية واجتماعية حقيقية، زاد من حدتها أزمة الكساد الكبير التي بدأت في عام ١٩٢٩م، وحتى منتصف الثلاثينيات.

وقد كان لأزمة الكساد الكبير ما بعدها في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي، وإرساء قواعد النظام العالمي الجديد، فمع الأزمات الخانقة التي واجهتها الأسواق واقتصاديات الدول؛ نتيجة لليبرالية المفرطة من جانب، واتباع مجموعة من القواعد الاقتصادية غير الصحية من جانب آخر، مثل قانون «ساي» الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب، وأن المنافسة الكاملة هي التي تحكم السوق؛ كل ذلك كان سببًا في تفاقم الأزمة الاقتصادية، من ازدياد معدلات البطالة، واستمرار الركود بالأسواق لفترة ظلت نحو ٤ سنوات[٢].

ولم يكن من مخرج لهذه الأزمة إلا بمراجعة تلك القواعد الاقتصادية، واتباع ما طرحه كنز من نظريته الاقتصادية الخاصة بالإنفاق العام، والنقود. فاتجهت الدول لتراجع نفسها مرة أخرى في شأن دور الدولة، ولم يعد دور الدولة قاصرًا على الحراسة (الدفاع، والأمن الداخلي، والقضاء، والتمثيل الخارجي)، ولكن امتد هذا الدور لتزيد الدولة من إنفاقها العام في مجال البنية الأساسية، وعلى جوانب اجتماعية أخرى، مثل التعليم والصحة؛ مما ساعد على خلق فرص عمل جديدة، ولّدت دخولاً لأصحابها، مما ساعدهم على شراء السلع الراكدة ونقص المخزون، وهكذا عادت عجلة الإنتاج مرة ثانية للدوران.

### ٣- اتفاقية سيكس بيكو ومردودها الاقتصادي على الدول الإسلامية:

في عام ١٩١٦م وقّعت اتفاقية بطرسبرج بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية على تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وفي إطار هذه الاتفاقية، أتت اتفاقية سيكس بيكو؛ لتكون بمثابة البرنامج التنفيذي

(١) محمد مجد الدين باكير (مترجم)، جون ستيل جوردون، إمبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية «الجزء الثاني»، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥٨، الكويت ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ١١٣ – ١٢١.

(٢) د حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ١٠.



raa.com

لاتفاقية بطرسبرج [1].

وكان ما خلصت إليه الاتفاقيتان هو خضوع كافة الدول الإسلامية للاحتلال البريطاني الفرنسي الروسي، وهو ما عانت منه الدول الإسلامية فيما بعد لعقود عدة، ولا زالت تعاني بسبب ما نصت عليه بنود هذه الاتفاقيات من إعطاء الحق للدول المحتلة في تحديد حدود الدول العربية والإسلامية فيما بعد، وهي القضية التي بسببها قامت العديد من الحروب بين الدول الإسلامية.

فالحرب بين إيران والعراق في عام ١٩٧٩م كانت بسبب الحدود، وكذلك الخلاف الدائر الآن بين إيران ودولة الإمارات على الجزر بسبب الحدود، وغير ذلك كثير، وليست قضية صحراء البوليساريو بين مالي والمغرب والجزائر ببعيدة عنا.

واتفاقية سيكس بيكو من وجهة نظر الباحث هي اتفاقية يغلب عليها طابع المطامع الاقتصادية في الدول العربية، فمما ورد في مادتها الأولى: إعطاء حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية لكل من بريطانيا وفرنسا، وكذلك يكون لهما الحق في تقديم المستشارين والموظفين الأجانب للدول العربية محل الاتفاقية، بناء على طلب الحكومة العربية.

ومن هنا فكل من بريطانيا وفرنسا جعلت لنفسها الحق في تسخير اقتصاديات الدول التي تحتلها لتحقيق مصالحها الاقتصادية، أو بمعنى أدق أرادت كل من بريطانيا وفرنسا أن تعوض تكلفتها في الحرب على حساب الدول العربية بجعلها أسواق لبضائعها، وكذلك أماكن لخلق وظائف لأبنائها وخبرائها في الدول العربية.

وحتى هذه الدول النامية المحتلة تكون لبريطانيا وفرنسا الأولوية في الحصول على المشروعات والقروض المحلية، وذلك على حساب الشركات الوطنية، ولعل النص على إعطاء أولوية لكل من بريطانيا وفرنسا الحق في الحصول على القروض المحلية، ما يعكس الوضع الاقتصادي السيئ لهما بعد الحرب العالمية الأولى؛ إذ خرجتا مدينتين بعد الحرب لأمريكا بمبالغ كبيرة.

ليس هذا فحسب، بل كانت هذه الاتفاقية مقدمة لتفجير المنطقة العربية فيما بعد، وغيرها من الدول الإسلامية، فالمادة الثالثة من اتفاقية سيكس بيكو جعلت فلسطين تحت الإشراف الدولي، ثم آلت للإشراف البريطاني فيما بعد، وهو ما أدى لوعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، والتأصيل لتأجيج منطقة الشرق الأوسط حتى الآن، بزرع الكيان الصهيوني وسط الدول العربية والإسلامية.

**المشكلات التي خلّفها زرع إسرائيل في المنطقة لا تُعد ولا تُحصى، ولكن على الصعيد الاقتصادي كان لوجود دولة الكيان الصهيوني أكبر الأثر في إعاقة حركة التجارة البرية بين الدول العربية، فضلاً عن تشريد نحو ٦ ملايين من أبناء فلسطين، وتبديد العديد من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية لدول المنطقة.**

فالمشكلات التي خلّفها زرع إسرائيل في المنطقة لا تُعد ولا تُحصى، ولكن على الصعيد الاقتصادي كان لوجود دولة الكيان الصهيوني أكبر الأثر في إعاقة حركة التجارة البرية بين الدول العربية، فضلاً عن تشريد نحو ٦ ملايين من أبناء فلسطين، وتبديد العديد من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية لدول المنطقة، وبخاصة دول الطوق (مصر، سورية، لبنان، الأردن) في الصراع العربي الإسرائيلي.

وليس هذا فحسب بل أعطت اتفاقية سيكس بيكو كلاً من فرنسا وبريطانيا الحق في إنشاء موانئ وخطوط سكك حديدية في كل من سورية والعراق،

(١) د. ناصر الدين الأسد، د. إحسان عباس (مترجمان)، جورج أنطونيوس، يقظة العرب .. تاريخ حركة العرب القومية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٢، ص ٥٧٨ – ٥٨٢.



raa.com

وأن تكـون هـذه الموانئ تعمل لصالحهمـا، وأن تتولى الـدول المحتلـة إدارة هـذه الموانـئ، وأن تكـون هذه الموانـئ حرة لتجارة كل من الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية، والدول التابعة لهما.

وكانـت اتفاقيـة بطرسـبرج وما تبعها مـن اتفاقية سـيكس بيكو ووعـد بلفور بمثابة الإعـلان الحقيقي لسـقوط دولـة الخلافة الإسـلامية، فلم تعـد لدولة الخلافـة من سـلطان علـى دولها التـي وقعت تحت الاحتـلال، وبالتالـي لم تعـد هذه الـدول بمقدورها التحكم في مواردها الاقتصادية.

فتـم توزيـع الدول الإسـلامية ومواردهـا في ضوء ثقافة الإمبراطوريات الاسـتعمارية الرأسـمالية، ولم يكن من اهتمام الدول المسـتعمرة تنمية الدول العربية والإسـلامية، فانتشـرت الأميـة والفقر. وفـي إطار الترويج لبضائع الدول المسـتعمرة فـي الدول العربية على سـبيل المثـال، نصت المـادة الثامنة مـن اتفاقية سـيكس بيكـو على بقـاء التعريفـة الجمركية بين كل من سـورية والعراق ثابتة لمدة عشـرين عامًا، على ما كانت عليه من الرسـوم التي كانت سائدة إبان القيادة التركية.

وما لا شك فيه أن الموارد الجمركية في الدول النامية تمثـل عصب الموارد العامة لموازنـة الدولة، وكون هذه الرسوم لا تتحرك لفترة عشرين سنة قادمة، يُعدّ ظلمًا بيّنًـا، لتظل موازنة هذه الدول فقيرة الموارد، وبخاصة إذا كانت هذه الدول سـتظل سـوقًا واسعًا للمنتجات البريطانية والفرنسية.

### ٤- الآثار الاقتصادية لسقوط دولة الخلافة:

لـم تكن نهاية الحرب العالمية الأولى أو حتى بدايتها هي السبب في سقوط دولة الخلافة الإسلامية، ولكن كانت هناك العديد من الأسـباب التي أدت إلى ضعف هذه الدولة، وسقوطها فيما بعد في عام ١٩٢٤م.

لقـد سـاعدت نتائج الحـرب العالميـة الأولى على انهيـار دولة الخلافة الإسـلامية؛ حيـث خرجت مع ألمانيـا بهزيمة كبيرة، ثـم توالت الأحداث لتقع العديد من الدول الإسلامية التابعة لدولة الخلافة تحت وطأة

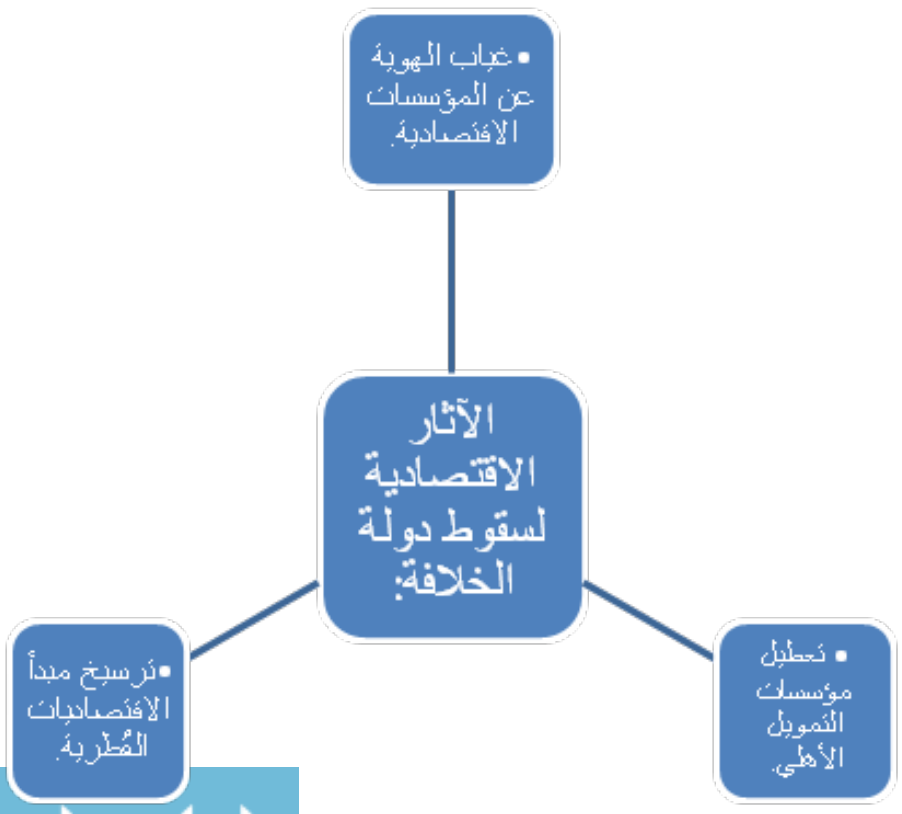




raa.com

الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو الروسي.

ولا شك أن سقوط دولة الخلافة الإسلامية هو أحد الأحداث المهمة التي وقعت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بنحو ست سنوات، إلا أن هذا الحدث تكرست بعده مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية على مستوى الأمة الإسلامية.

**ويمكن أن نتناول هذه الآثار فيما يلي:**

**أ- ترسيخ مبدأ الاقتصاديات القُطْرِيّة:**

لم يعد هناك ما يسمى اقتصاد الأمة، حيث تتوحد موارد الأمة، وكذلك المشكلات والتحديات التي تواجهها، فأصبحت كل دولة قُطرية تنفرد بمواردها الاقتصادية المختلفة (البشرية، الطبيعية، المالية)، فوجدنا فيما بعد هذا الاختلاف البين بين دول العالم الإسلامي، دولاً مرتفعة الدخول، ودولاً متوسطة الدخول، ودولاً منخفضة الدخول، ودولاً شديدة انخفاض الدخول، حتى إن تصنيف الأمم المتحدة للدول الأشد فقرًا على مستوى العالم يضم نحو ٥٢ دولة على مستوى العالم، من بينها نحو ٢٢ دولة تنتمي للعالم الإسلامي.

وقد أدى وجود الاقتصاديات القُطرية لدول العالم الإسلامي إلى مشكلات كثيرة، منها: وضع العوائق أمام انتقال الأفراد، ورءوس الأموال، والسلع والخدمات، فنتج عن ذلك انخفاض معدلات التجارة والنشاط الاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية، وزيادتها مع غيرها؛ نظرًا لدخول الدول القُطرية الإسلامية في اتفاقيات اقتصادية في إطار جغرافي أو قومي، استبعدت منها بعض الدول الإسلامية، للاعتبارات الجغرافية أو القومية.

لقد بُذلت جهودٌ منذ الربع الأخير من القرن العشرين لإنشاء مؤسسات إسلامية على مستوى الأمة، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والتعليمي، إلا أنها كانت محدودة الأثر؛ لأنها تمثل فيها الحكومات، وتغيب عنها الشعوب. فالشعوب أشد إيمانًا بضرورة وحدة الأمة إسلاميًا، بينما الحكومات تتبنى هويات أخرى.

ولا تمتلك هذه المؤسسات أية صفة إلزامية في قراراتها فيما يتعلق بالمجالات التي تعمل فيها، فكل دولة لها حرية الأخذ بهذه القرارات أو التوصيات، دون أدنى مسئولية، لذلك تفتقد هذه المؤسسات إلى وجود دور مؤثر.

**ب-غياب الهوية عن المؤسسات الاقتصادية:**

ويعتبر هذا الأثر من أهم النتائج السلبية التي ترتبت على سقوط دولة الخلافة؛ إذ عمدت الدول القُطرية التي قامت في إطار الدولة الحديثة إلى استيراد كافة نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فأتت المؤسسات المالية القائمة على الربا، سواء في البنوك أو شركات التأمين، أو البورصات، وغيرها.

حتى إن بعض العقود التي تخص الملكية والميراث تم استيرادها من الدول الغربية أو الشيوعية، دون الاعتبار بقواعد الشريعة التي تعتبر القواعد المنظمة لهذه الأمور من الأصول الشرعية، والتي لا تخضع للاجتهاد أو حرية الأخذ أو الترك.

إلا أن هناك محاولات بُذلت في الربع الأخير من القرن العشرين لإحياء الهوية الإسلامية في المؤسسات المالية، فكُللت هذه الجهود بالنجاح، إلا أن أثرها لا يزال محدودًا مقارنة بالدور المطلوب منها على مستوى الأمة أو على مستوى العالم.

**ج- تعطيل مؤسسات التمويل الأهلي:**

وعلى رأس هذه المؤسسات، مؤسستا الوقف والزكاة، فسيطرت الحكومات على الوقف فأهدرت أمواله، وعطلت إنشاء الأوقاف الجديدة، كما تركت الزكاة للأفراد، وتخلت الدولة عن دورها الأساس في مجال الزكاة جمعًا وإنفاقًا. فنتج عن ذلك شيوع العديد من الآفات الاجتماعية في الدول الإسلامية مثل انتشار الأمية والمرض والبطالة والفقر.



raa.com

### ٥- سمات الصراع الأيديولوجي الاشتراكي- الرأسمالي:

بوادر السجال أو الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية كانت بادية منذ منتصف القرن التاسع عشر على الصعيد النظري، ولكن الواقع العملي لهذا الصراع، بدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى؛ حيث نجحت الثورة البلشيفية في روسيا وإزاحة حكم القيصر هناك في عام ١٩١٧م.

وبدأ التأسيس لأول دولة شيوعية تنقل أفكار ماركس إلى أرض الواقع، ورأت أوروبا أن في قيام هذه الدولة تهديدًا لحضارتها القائمة على الرأسمالية، إلا أن انشغال كل من بريطانيا وفرنسا بانتصارهما الصوري بعد الحرب العالمية الأولى، وسعيهما لمعاقبة ألمانيا وفرض أكبر قدر من العقوبات عليها، مكَّن روسيا من إحكام قبضتها على الدولة الشيوعية الوليدة.

وكذلك كان لانشغال أوروبا بخسائرها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى، ومحاولة بريطانيا إعادة النظام الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل الحرب، أثَّر في استقرار الدولة الشيوعية في روسيا. وظل الحال هكذا إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية مطلع الأربعينيات من القرن العشرين، ووجد العالم نفسه أمام نظام عالمي ثنائي القطبية، تقوده أمريكا ممثلة للغرب والرأسمالية من جهة، وروسيا التي ضمَّت إليها العديد من دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، لتكون ما عُرف بالاتحاد السوفييتي من جهة أخرى.

**وثمة مجموعة من الاختلافات الجوهرية بين النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي، يمكن تناولها فيما يلي:**

**أ- العمل:**

في الوقت الذي ترى فيه الرأسمالية أن العمل هو أحد عوامل الإنتاج، وأن له عائدًا متمثلاً في الأجر، وأن علاقة العمل حرة بين العامل ورب العمل؛ لأن العملية الاقتصادية برمتها تحكمها قواعد العرض والطلب. نجد أن الاشتراكية تقوم على قاعدة أن العمل أساس القيمة، وأن أية سلعة في الحقيقة ما هي إلا العمل المبذول، ولذلك أعلت الاشتراكية من قيمة العمل والعمال، واعتبرتهم الملاك الحقيقيين لأدوات الإنتاج، وأن علاقات العمل يجب ألا تخضع لأصحاب رءوس الأموال.

**ب- رأس المال:**

اعتبرت الاشتراكية رأس المال هو العدو الأول للعمال، فرأس المال من وجهة نظر الاشتراكية ما هو إلا مجرد عمل قديم، ولكن نظرًا لسوء توزيع عوائد العمل تراكمت هذه الأموال لدى أصحاب رءوس الأموال.

بينما تعلي الرأسمالية من قيمة رأس المال، وتعتبره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، فبدون وجود رأس المال والحافز على امتلاكه، لا تتولد الرغبة في ممارسة النشاط الاقتصادي.

ولعلنا نلمس هذه الحركة الدءوبة لرءوس الأموال منذ سيطرة الرأسمالية على مقدرات الاقتصاد العالمي، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات، فزادت حركة التجارة الدولية بمعدلات كبيرة، كما نشطت حركة رءوس الأموال الأجنبية لتتجاوز نحو تريليون دولار سنويًا على مستوى العالم. بل اعتبرت أن أحد أهم المقومات الاقتصادية للدول يتمثل في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

**ج- الملكية:**

يذهب النظام الاشتراكي إلى تبني الملكية العامة، وإن سمح بالملكيات الخاصة فتكون في أضيق الحدود، وعلى النقيض يذهب النظام الرأسمالي، فالأصل في الملكية هي الملكية الخاصة، ولا تكون هناك ملكيات عامة، أو ملكيات للدولة إلا في أضيق نطاق.



raa.com

د- المبادرة الاقتصادية:

والمقصود بالمبادرة الاقتصادية، هو مَن المعني بالقيام بالنشاط الاقتصادي؟، فالاشتراكية تعتمد على أن الدولة هي التي تقوم بكافة أنواع النشاط الاقتصادي؛ لذلك تمتلك الدولة ما يسمى بجهاز التخطيط المركزي، الذي يسيطر على كافة الموارد، ويحدد كافة الاحتياجات، ويطرح قرارات الإنتاج التي توفق بين الموارد والاحتياجات. ولذلك نجد دور الدولة في النظام الاشتراكي هو الأصل فهو يشكل كل شيء من إنتاج وتقديم السلع والخدمات.

أما النظام الرأسمالي فهو يعتمد على المبادرة الاقتصادية للأفراد بشكل أصيل، وأن الدولة دورها محدود في إطار الدولة الحارسة، ويترك النظام الرأسمالي المبادرة الاقتصادية لقوى العرض والطلب، ولم تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بعد أزمة الكساد الكبير، وتتدخل بحساب، مع مراعاة أن يكون الجانب الاقتصادي الأكبر متروكًا للقطاع الخاص.

ولا يعني ذلك أن الاقتصاديات الرأسمالية لا تعرف التخطيط، فلديها ما يعرف بالتخطيط التأشيري، أي: تقديم المزايا الضريبية والجمركية والتأمينية وغيرها للمستثمرين؛ لكي يتوجهوا للأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي ترغب فيها الدولة[1].

على الصعيد العملي اكتسب العمال الكثير من الحقوق في المجتمعات الرأسمالية، لكن بعد تضحيات كبيرة، وأصبحت الحركات العمالية تمتلك نقابات قوية تحافظ على حقوقها ومكتسباتها، ولديها أحزاب سياسية كبرى وعريقة. ولكنها في نفس الوقت تحافظ على بنية النظام الرأسمالي.

كما تحولت كبرى الدول الاشتراكية إلى العمل بقواعد السوق والنظام الرأسمالي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وأوضح مثال على ذلك التوجه الصيني والروسي؛ حيث تلعب حركة رءوس الأموال الغربية دورًا واضحًا في الصين وروسيا وغيرهما من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما سعت كل من الصين وروسيا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولم تقبل عضويتهما إلا بعد نحو عشر سنوات من الانتظار، وتطبيق العديد من الشروط الخاصة بحرية التجارة التي تتطلبها عضوية المنظمة.

**بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت خريطة القوى الاقتصادية الدولية قد تغيرت تمامًا، لصالح محوريين أساسيين، هما أمريكا كراعية للنظام الرأسمالي، ومعها دول أوروبا الغربية، والاتحاد السوفييتي ومعه بلدان أوروبا الشرقية.**

بل إن لغة المصالح تجعل الصين تعارض السياسات الحمائية التي تتبناها أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي تجاه منتجاته، وتطلب بحرية التجارة، فالصين صاحبة حصة لا يُستهان بها في الصادرات العالمية، وبخاصة إلى أسواق أمريكا وأوروبا، وتعتبر الصين أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي جزءًا أصيلاً من أسواقها الرئيسة.

## ٦- تطورات النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت خريطة القوى الاقتصادية الدولية قد تغيرت تمامًا، لصالح محوريين أساسيين، هما أمريكا كراعية للنظام الرأسمالي، ومعها دول أوروبا الغربية، والاتحاد السوفييتي ومعه بلدان أوروبا الشرقية.

إلا أن النظام الاقتصادي العالمي اتجه لترسيخ مجموعة من قواعده المتمثلة في إنشاء مؤسسات دولية

(١) أحمد رضوان (مترجم)، جورج ن هالم النظم الاقتصادية تحليل مقارن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨١م، ص ٢٧ – ٢٩ و٨١ – ٨٥.



raa.com

معنية بالجوانب المالية والتنموية المتمثلة في الصندوق والبنك الدوليين، واعتماد الدولار كعملة دولية لتسوية المعاملات الدولية، وكان الدولار عقب الحرب العالمية الثانية مقوّمًا بالذهب، ولم يُستقر في ذلك الحين على وجود مؤسسة دولية لشئون التجارة الدولية.

إلا أنها في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين تخلت أمريكا عن قاعدة الذهب، وأصبحت تضمن ما يصدر من عملتها بضمان خزانتها العامة، وهو ما أوجد مشكلة لدى البعض حتى اليوم وتوجيه اتهام لأمريكا بأنها تستنزف ثروات العالم نظير إصدار البنكنوت الأمريكي[1].

وتبنت الدول النامية في غالبتها النهج الاشتراكي في إطار العداء التاريخي للغرب الذي كان يحتل هذه الدول، واتجه عدد قليل من الدول إلى تبنّي نفس السياسات الرأسمالية، وكانت الدول الإسلامية بين هذين النهجين، الاشتراكي والرأسمالي، دون وجود أي توجه لوجود كيان إسلامي حقيقي يستهدف تحقيق تعاون أو تكامل اقتصادي بين دول العالم الإسلامي.

ظلت المواجهة بصور مختلفة بين محوري النظام العالمي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الثمانينيات؛ حيث انهار ما كان يُعرف بالاتحاد السوفييتي، وانهارت معه العديد من اقتصاديات الدول الاشتراكية.

وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين كان ميلاد نظام اقتصادي عالمي، أحادي القطبية بزعامة أمريكا، وسيادة النظام الرأسمالي اقتصاديًا، وتحولت منذ ذلك التاريخ العديد من الاقتصاديات الاشتراكية أو المختلطة إلى النظام الرأسمالي، وهرول الجميع للاندماج في العولمة الاقتصادية مخافة العزلة الاقتصادية.

ومع نهاية عام ١٩٩٤م أعلن عن انتهاء جولة أورجواي في محادثات الدار البيضاء، والتي كان من أهم نتائجها: إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي دخلت حيّز التنفيذ وممارسة عملها في يناير ١٩٩٥م، والتي كان من أهم مبادئها: تحرير التجارة العالمية[2].

**مع نهاية عقد التسعينيات، وبداية الألفية الثالثة، تبدت للعالم مساوئ نظام العولمة الاقتصادي، وما وصف بالعولمة المتوحشة؛ حيث زادت معدلات الفقر والبطالة، ولم يعبأ بالآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الرأسمالية.**

مع نهاية عقد التسعينيات، وبداية الألفية الثالثة، تبدت للعالم مساوئ نظام العولمة الاقتصادي، وما وصف بالعولمة المتوحشة؛ حيث زادت معدلات الفقر والبطالة، ولم يعبأ بالآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الرأسمالية. وبقي الملمح المميز للعولمة في المقولة الشهيرة « ازداد الأغنياء غنى، وازداد الفقراء فقرًا».

وفي النصف الثاني من العقد الأول للألفية الثالثة شهد الاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات الاقتصادية العالمية، منها أزمة الغذاء والتي تضرر منها العديد من الفقراء وزيادة نسب الجوع في العالم، وكذلك أزمة الطاقة التي نتج عنها ارتفاع معدلات التضخم في العديد من دول العالم، وبخاصة الدول النامية.

إلا أن الأزمة المالية العالمية التي وقعت في شهر أغسطس عام ٢٠٠٨م، كانت قاصمة الظهر لنظام العولمة؛ حيث انهارت أسواق المال والعديد من المؤسسات المالية العالمية، وبخاصة في أمريكا والغرب، ونتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة، وتأثر حركة

(١) يوسف كمال محمد، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦م، ص ٥٠.

(٢) د. حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٢٣٢ – ٢٤٠.



raa.com

النمو الاقتصادي في أمريكا وأوروبا مما أضرّ بعصب الاقتصاد العالمي[1].

ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، ومنذ سنتين وأوروبا تعيش موجة جديدة من توابع الأزمة المالية العالمية، وتبذل جهودًا كبيرة لإخراج أوروبا من هذه الأزمة.

إلا أن من أهم نتائج الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، ليس فقط تراجع معدلات تقدم العولمة المتوحشة، ولكن ظهور بوادر لنظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، أصبح لما يُعرف بالدول الصاعدة (الصين، الهند، روسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا) فيه دور قوي ومؤثر، سوف ينعكس على دور المؤسسات الدولية، وتغيير خريطة القوى الاقتصادية الدولية، لتكون الدول الصاعدة صاحبة مساحة معتبرة في تكوين هذه الخريطة.

ولعل التكوين الخاص بمجموعة العشرين يبرز هذا الدور الجديد للدول الصاعدة، ويؤكد المعنى الخاص ببروز نظام اقتصادي عالمي جديد، يعكس تكوين خريطة القوى الاقتصادية، فلم يعد أمر الاقتصاد العالمي مرهونًا بقرارات الدول الرأسمالية الغربية.

فعقب الأزمة المالية العالمية تناولت اجتماعات مجموعة العشرين ضرورة مراجعة الأدوار المنوطة بالمؤسسات الدولية لفشلها في إدارة النظام المالي العالمي، كما طالبت الصين وغيرها بضرورة وجود عملة دولية أخرى غير الدولار للتسويات التجارية الدولية، وهو ما عارضته أمريكا بقوة.

وفيما يتعلق بوضع دول العالم الإسلامي في ظل معطيات نظام العولمة وما بعده من فترة مخاض نظام اقتصادي عالمي جديد، نجد جميع الدول الإسلامية تحت مظلة الدول النامية بما فيها الدول ذات الدخول المرتفعة ( الدول النفطية)، باستثناء ثلاث دول تخطت هذه المرحلة، وتعد في تصنيف الدول الصاعدة وهي ماليزيا وإندونيسيا وتركيا. وإن كانت هذه الدول تمثل حالات نجاح إلا أنها لا تزال تعمل في إطار النظام الاقتصادي الغربي، ولم تبدأ بعد خطوات نحو وحدة اقتصادية إسلامية، وإن كانت بعض هذه الدول، وهي ماليزيا تشهد حراكًا قويًّا في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، سواء على الصعيد النظري أو العملي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية.

### ٧- دول الربيع العربي والوجهة الاقتصادية الصحيحة:

دروس التاريخ هي أهم ما يجب أن تُبْنَى عليها الخطط والرؤى الاقتصادية المستقبلية، ولقد مرت اقتصاديات دول الربيع العربي بمجموعة من التجارب الاقتصادية، التي لم تحصل مع أيّ منها على نتائج ملموسة تغيّر من وضعها التنموي.

فإذا نظرنا إلى التصنيف التنموي لاقتصاديات دول الربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سورية) نجدها تقع تحت تصنيف الدول النامية، باستثناء اليمن فإنه يُصَنَّف على أنه اقتصاد أقل نموًّا. وذلك على الرغم من مرور أكثر من نحو ستة عقود على استقلال هذه الدول من وطأة الاستعمار العسكري.

ولقد عانت هذه الدول منذ استقلالها من وجود الحكومات العسكرية، وتبنّيها جميعًا في بداية استقلالها للنُّظُم الاشتراكية.

ثم تحولت هذه الدول مع بداية تسعينيات القرن العشرين لتبني اقتصاديات السوق، وسارت في طريق تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي من خلال المؤسسات الدولية، ولم تتخلف دولة من دول الربيع العربي عن السير في ركاب ما عُرف بالعولمة الاقتصادية.

ونتج عن هذا التحول غير المدروس – والذي لم يراع التدرج المطلوب لبناء قطاع خاص قوي يصلح لتحمل تبعات التنمية– العديد من المشكلات التي أدت لضعف

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٠م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٢٥ – ٣٠، بتصرف يسير.



raa.com

البنى الاقتصادية لهذه الدول، وكذلك وجود العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة والفقر، أو الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، وغيرها.

ومما لوحظ بعد نجاح ثورات الربيع العربي على الصعيد الاقتصادي، أن ثمة رغبة من قِبَل البعض بتبني النظام الرأسمالي، والسير في نفس الاتجاه الذي كانت تتبعه الحكومات الديكتاتورية، مع بعض الإصلاحات على الصعيد الاجتماعي. إلا أن فريقًا آخر -لا تزال تداعبه أحلام العودة إلى العصور الاشتراكية- يطالب بعودة قوية للدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام، وتبنّي الحكومة لبرامج تشغيل عام، وهكذا.

إلا أن التوجه الإسلامي كان واضحًا بين تلك المطالبات؛ حيث كان الإسلاميون عماد العديد من هذه الثورات، ونالوا ثقة مجتمعاتهم في الاستحقاقات الانتخابية التي تلت ثورات الربيع العربي. لذلك تم طرح النظام الإسلامي، ليكون حاكمًا للنشاط التنموي والاقتصادي في تلك الدول، وهو ما هُوجِم بشكل كبير من القوى السياسية الأخرى، وكذلك من قِبَل التيارات الفكرية التي لا تقبل الإسلام من حيث الأصل، وتراه عدوًا لها[1].

**إن ما يصلح لدول الربيع العربي الآن على الصعيد الاقتصادي، هو النظام الإسلامي؛ وذلك لمجموعة من الأسباب:**

من أهمها: وجود الخلفيات العقائدية المهدة لهذا النظام، بل والمرحبة به على أرض الواقع، من خلال امتداد شبكات المصارف الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وأسواق المال الإسلامية، وكذلك ما وُجد من ترحيب بقواعد المنهجية الاقتصادية الإسلامية على الصعيد العالمي، بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م.

كما أن أهم ما يميز النظام الإسلامي وتحتاجه دول الربيع العربي هو أن هذا النظام أول ما يعتني به هو بناء الإنسان روحيًا وماديًا، ثم الدافعية الذاتية لتعمير الأرض، والمضي قدمًا لتحقيق التنمية في إطار من الذاتية، وأيضًا ما يتضمنه هذا النظام من قواعد التعاون على البر والتقوى سواء في تعامله مع الآخر على الصعيد الدولي، أو تلك الروح التكافلية على الصعيد الداخلي، من خلال تفعيل منظومتي الوقف والزكاة، وسائر الأعمال التطوعية الاجتماعية، التي تخفّف عن كاهل الدولة الكثير من الأعباء في مجال الإنفاق الاجتماعي.

والمعلوم أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول الربيع العربي كثيرة ومعقدة، ولكن وجود الرؤية الإسلامية الواضحة، والتي تقوم على المصارحة والشفافية في معالجة هذه المشكلات، وكذلك بُغض الإسلام للدكتاتورية والفساد، يؤدي إلى تطبيق أفضل لصالح اقتصاديات دول الربيع العربي، مع الأخذ في الاعتبار أن الرؤية الإسلامية على الصعيد الاقتصادي تحترم الأخذ بالأسباب، وأنها لا تمتلك عصًا سحرية، وأن الزمن جزء من العلاج، وإن كانت تكنولوجيا العصر، التي هي واحدة من الأسباب من شأنها أن تختصر عنصر الزمن.

**خاتمة:**

أمام الأمة الإسلامية العديد من التجارب للنهوض والوحدة، أبرزها تجربة الاتحاد الأوروبي، والتي استغرقت نحو نصف قرن من الزمان لتصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والسياسي والأمني، وإن كان الاقتصاد هو المدخل الرئيس لهذه التجربة في بداية خمسينيات القرن العشرين.

أيضًا أمامها تجربة شرقية بحتة تمثل في تجربة

(١) عبدالحافظ الصاوي، التوجه الاقتصادي لمصر وصراع الأيديولوجيات، الجزيرة نت، مارس ٢٠١٣م.
http://www.aljazeera.net/Home/GetPage/f138ebfe-da19-4e0b-ade7-9c3d3ee6ff34/8963c2e5-562e-47f1-931f-a316cbe25fb2



raa.com

الآسيان، والتي كانت أهم دروسها المستفادة تجنيب المنطقة الدخول في صراع الحروب وسباق التسلح، وتسخير مواردها للتنمية الاقتصادية، ولقد أفادت تجربة مجموعة الآسيان كذلك بدرس مهم يناسب الدول العربية والإسلامية، وهو نجاح نموذج التنمية الذاتية؛ حيث تم الاعتماد على المدخرات المحلية في بناء التجربة التنموية، وكذلك التركيز على التنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة، من أجل إحراز التقدم الذي يلمسه العالم، ولقد كانت دول الآسيان من خلال البناء التنموي القوي أقل عرضة للأزمات الاقتصادية الدولية، أو حتى تلك الأزمات الإقليمية التي ضربت بعض دولها في عام ١٩٩٧م.

وبعد مرور مائة عام على الحرب العالمية الأولى، بإمكان دول العالم الإسلامي، أن تستفيد من هذه التجارب لتتجه نحو وحدتها الحتمية، التي لن تجد فيما سواها أي نوع من الحماية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية.

لقد خرجت دول العالم الإسلامي من وطأة الاستعمار منذ نحو ستة عقود، وتخبطت بما فيه الكفاية بين نظم اقتصادية واجتماعية لا تتفق وفطرة وهوية الشعوب الإسلامية، ولعل التجربة الوليدة لدول الربيع العربي بداية لمعاودة بناء اقتصاديات هذه الدول بشكل صحيح وفق المنهج الإسلامي، لتكون نواة نحو اقتصاديات الأمة الإسلامية.

ومن الضروري لدول الربيع العربي أن ترتب أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن تؤكد على أهمية مشاركة المجتمع فيما تتبناه الحكومات من مقترحات وحلول لمشكلاتها، فشركاء التنمية ليسوا فقط الحكومات ومجتمع الأعمال، ولكن المجتمع الأهلي له دور كبير، فهو صاحب المدخرات، وهو صاحب المبادرات الأهلية التي تموّل كثيرًا من المشروعات خارج الموازنة العامة للدولة، كما أنه القطاع الأصيل المستهدَف بالتنمية والمنوط به القيام بتبعتها.

**بعد مرور مائة عام على الحرب العالمية الأولى، بإمكان دول العالم الإسلامي، أن تستفيد من هذه التجارب لتتجه نحو وحدتها الحتمية، التي لن تجد فيما سواها أي نوع من الحماية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية.**

سوف تواجه التجربة الكثير من العقبات، وهذا أمر طبيعي، ولكن الهدف يستحق تحمل مشاق هذه العقبات، وبخاصة أن كل التجارب واجهت هذه العقبات، واستطاعت مع الوقت والإصرار على النجاح أن تتخطى هذه العقبات.



raa.com

## معلومات إضافية

### نظرية كينز:

وُلــد الاقتصــادي المعروف جون مينارد كينــز (John Maynard Keynes) في مدينة كامبريدج في المملكة المتحدة عام ١٨٨٣م. درس كينز الاقتصاد والحساب في كلية الملوك وتأثر كثيرًا بالاقتصادي الكبير الفريد مارشال، وبعد تخرجه عمل كينز مدرسًــا للاقتصاد في نفس الكلية. وإضافة لعمله كأســتاذ جامعي، قام كينز بتقديم خدمات كثيرة للحكومة البريطانية، نذكر منها على سبيل المثال حضور مؤتمر فرساي للسلام.

قــام كينــز باقتراح عدة مبادئ عــن الاقتصاد الكلي لاقت رواجًــا كبيرًا لدى الدوائر الحكومية وفي أوســاط المؤسســات الأكاديمية كالجامعات والكليات، وقد تم نشــر هــذه المبادئ الاقتصادية في كتابــه «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد».

دافع عن سياسات التدخل الحكومية في الاقتصاد؛ حيث تتدخل الحكومات عن طريق إجراءات مالية ونقدية لتخفيف الآثار العكسية للركود الاقتصادي والكساد والفورة الاقتصادية.

وتعتبر أفكاره الأســاس لمدرســة في الاقتصاد تعرف باســم الاقتصاد الكينزي، كما كانت المحرك للسياســات الاقتصادية الحالية للرئيس الأمريكي باراك أوباما وزعماء آخرين لإنقاذ الاقتصاد من الركود.

هو مؤسس النظرية الكينزية، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلَّمات في ذلك الوقت. وقد حوّل كينز أنظار الاقتصاديين إلى علم الاقتصاد الكلي.

### دور الدولة:

ومن أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع عبر سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما تسمى الدورات الاقتصادية. وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية.

ظهــرت النظرية الكينزية في الاقتصــاد عبر فترة حرجة من تاريخ العالم، وهي تلك التي امتدت بين الحربين العالميتــين الأولى والثانية؛ حيث خيّمت أصعب فترات الأزمــة الاقتصادية الكبرى. وقد جاءت النظرية الكينزية لتناهض -إلى حد بعيد- النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد التي جاء بها آدم سميث.

وكانت لنجاح النظرية الكينزية أصداء كبيرة في العالم في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حتى إن جميع الحكومات الرأسمالية في العالم طبقتها.

رأت النظرية الكينزية أن التشــغيل قد يكون أقل في حالة توازن الاقتصاد، وأنه يتعين على الحكومة تشــجيع الإنفاق عبر تمويل العجز لضمان العمل للجميع.

وقــد كان لهــذه النظرية كبير الأثر؛ حيث نزعت الحكومات إلى الالتزام بمســئولية ضمان العمل للجميع، على الرغم من أنها لم توفق دائمًا في القيام بذلك.



raa.com

**أزمة ١٩٢٩م: انهيار اقتصادي لا سابق له «والكساد الكبير»:**

بدأت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩م، التي تذكر بها الاضطرابات المالية التي تشهدها الأسواق حاليًا، بانهيار في البورصة لا سابق له في الولايات المتحدة أدى إلى عمليات إفلاس وبطالة معممة عبر الدول الصناعية.

وانطلقت الأزمة الخميس في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩م في بورصة نيويورك بعدما طُرح ١٣ مليون سهم في السوق، لكن الأسعار انهارت بسبب غياب مشترين.

وانتشر الذعر وهرع المستثمرون والفضوليون إلى البورصة في حين بدأ الوسطاء البيع بكثافة. وقرابة ظهر ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز ٢٢,٦ في المائة من قيمته. وبعد ساعات قليلة وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين. وتفيد الروايات بأن ١١ مضاربًا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب في منهاتن.

وقد تبخر ما مجموعه سبعة إلى تسعة مليارات دولار في يوم واحد. وانهارت البورصة، خاسرة ٣٠ في المائة من قيمتها في أكتوبر و٥٠ في المائة في نوفمبر (تشرين الثاني). وبلغت الخسائر الإجمالية ٣٠ مليار دولار، أي عشر مرات أكثر من الميزانية الفيدرالية وأكثر من النفقات الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى.

وبقي «الخميس الأسود» راسخًا في الذاكرة الجماعية، ويحضر هاجس العام ١٩٢٩م إلى النفوس كلما حصلت اضطرابات في الأسواق المالية.

وكانت هذه النكسة المالية الكبيرة مقدمة للأزمة الكبرى التي ضربت الولايات المتحدة وأوروبا. وأتى ذلك رغم أن الولايات المتحدة كانت تتمتع منذ مطلع عشرينيات القرن الماضي بازدهار اقتصادي مدعوم بارتفاع في أرباح الشركات وفي أسعار أسهمها. وكان نحو ٢ في المائة من الشعب الأمريكي يملك أسهمًا وسندات في البورصة؛ اقتناعًا منهم بإمكانية تحقيق مكاسب سريعة.

وبلغت بورصة وول ستريت أعلى مستوى لها في الثالث من سبتمبر ١٩٢٩م، والمضاربون الذين لم تكن تتوافر لهم الوسائل كانوا يجرون تعاملاتهم معتمدين على قروض أو من خلال إيداع سندات أخرى تشكل ضمانات. ولم يكن أحد يدرك أن أسعار الأسهم في البورصة كانت تفوق قيمتها الفعلية مما جعل وول ستريت تفقد أي اتصال مع الواقع الاقتصادي.

و«الخميس الأسود» الذي شكّل نهاية لمرحلة المضاربة هذه انعكس على كل الأسواق المالية العالمية بدءًا بلندن.

وفي ربيع العام ١٩٣٠م دخلت الولايات المتحدة مرحلة انكماش، ما أدى إلى تراجع الإنتاج وإلى عمليات إفلاس كانت تداعياتها الأخطر بطالة واسعة. وتحول حادث في البورصة سريعًا إلى أزمة عالمية حادة للغاية هي الأخطر التي شهدها النظام الرأسمالي. وبسبب ثقل الاقتصاد الأمريكي (٤٥ في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي) انتقلت عدوى الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات إلى الدول الغربية.

وبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة عام ١٩٣٣م مع سياسة «العهد الجديد» (نيو ديل) التي وضعها فرانكلين روزفلت. وفي ألمانيا تسببت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في انهيار جمهورية فيمار، واستغلها النازيون للوصول إلى السلطة وعمدوا إلى تنشيط الاقتصاد عبر مشاريع ضخمة، وإعادة تسليح عسكرية كثيفة.

تبيّن أن أزمة الكساد العظيم ترجع بصفة رئيسة إلى سعر الفائدة من خلال الاقتراض قصير الأجل بفائدة



raa.com

كما ذكر الاقتصادي الأمريكي (سيمونز) إضافة إلى حدوث انحرافات وممارسات غير أخلاقية في أسواق المال؛ في مقدمتها المقامرة التي كان لها الدور الأكبر في انهيار السوق من خلال المضاربة اعتمادًا على البيع الصوري، واتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية، والشراء بغرض الاحتكار.

وقد أفلست العديد من الشركات، وانتشرت البطالة، فانخفض الطلب على السلع والخدمات، وانخفضت معها أسعارها، كذلك فشل المدينون في الوفاء بما عليهم من التزامات، فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان، وانخفض بالتالي حجم الاستثمار، وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها، ففشلت في تلبية مسحوبات العملاء، وأعلن إفلاس الكثير منها؛ ففي الولايات المتحدة وحدها أعلن إفلاس ٥٠٠٠ بنك، وخسر المودعون ما يعادل ٣ بلايين دولار، حتى اضطر الرئيس الأمريكي (روزفلت) إلى إعلان إغلاق جميع البنوك، وذلك اعتبارًا من ٦ مارس ١٩٣٣م، ثم سمح للبنوك التي لديها قدرًا من السيولة أن تفتح أبوابها بعد أسبوع من ذلك التاريخ.

**المصادر:**

١- موقع الحوار المتمدن

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=140310

٢- الجزيرة نت

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/7288a0c2-169c-4319-9fb1-4d85784b9ded

٣- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية

http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=487323#.UklndtLIa_Y

٤- المركز الوطني لدعم القرار ليبيا:

http://www.npdc.gov.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=34:2012-08-15-08-12-36&catid=4:2012-08-02-22-28-43&Itemid=7



raa.com